اسباب التناقض في المنطقة . وعملية « الاوبك » الاخيرة التي تم بمقتضاها اختطاف وزراء النفط في فيينا عملية ذات مغزى خاص ، ذلك ان البيان الذي اصدره فاعلوها وجه الاتهام الى الاطراف العربية التي « انصاعت » او « بسبيلها ان تنصاع » لمنطلق التسوية ، وركز ادانته على « عامل النفط » بحجة ان سلاح النفط لم يعد سلاحا عربيا ضد الاستعمار والصهونية ، بل سلاح في يد الاستعمار ضد الشعوب العربية .

النفط وتصدي امريكا للنزاع

والواقع ان سلاح النفط هو سلاح مزدوج الطبيعة . يحمل المعنى ونقيضه . قد ينبىء ببدء منعطف خطير نحو التحرر العربي الشامل من السيطرة الاستعمارية . وقد يكون مجرد عملية تتم بفضلها « اعادة ترتيب » هذه السيطرة الاستعمارية ، على على ان يكون الاستعمار الامريكي الاقوى هو المستفيد الاساسي منها . ولذلك يؤذن سلاح النفط بمعركة لم تحسم اتجاهها بعد .

سلاح النفط سلاح تحرري لو قام بدور مؤثر في الضغط على العالم الغربي ككل — لا اوروبا الغربية واليابان وحدهما — لاجباره على التخلي عن انحيازه لاسرائيل ؛ ولتجريد اسرائيل من مصادر دعمها ، عسكريا وماليا وبشريا ، في الغرب .

وسلاح النفط — اي تصحيح اسعاره — سلاح تحرري بمقدار ما يترتب عليه تجريد شركات النفط المتعددة الجنسيات ، والامريكية بالذات ، من ارباحها الطائلة الناجمة عن استغلال مكثف للشعوب العربية ، واستخراج النفط من الارض العربية باسعار بخسة بالمقارنة الى اسعار تصريفه للمستهلك في الغرب .

وتصحيح اسعار النفط اجراء تحرري بقدر ما ينم عن قرار حر يصدر عن دول ذات سيادة تنتمي الى العالم الثالث ، دون أن تكون للاحتكارات الاستعمارية القدرة على افساده أو تعطيل تنفيذه .

وتصحيح أسعار النفط اجراء تحرري لو خصصت عوائد النفط لتنمية الارض العربية ، وبناء التكامل الاقتصادي العربي ، وتوسيع نطاق السوق العربية ، وأن يجري توظيف رؤوس الاموال العربية لبناء صناعة عربية تستثمر النفط ، لا كمجرد « مادة خام » معرضة للنفاد بعد مدة طالت أو قصرت ، ولكن اساسا في صورة منتجات مصنعة ، ولا يعني ذلك فقط اقامة معامل للتكرير ، بل ايضا تنمية صناعات للبتروكيماويات ، وللصلب والالومنيوم وغيرها من مجالات التصنيع الكثيف . وتنمية الارض العربية ، بالاموال التي أصبحت الآن متاحة ، تقتضي فوق ذلك توسيع رقعتها الزراعية ، وتنمية طاقتها الغذائية . ويقتضي ذلك بدوره مشروعات لتحلية ماء البحر ، وتنمية شبكة مواصلات ، الى غير ذلك من المشروعات الانمائية .

ولكن تصحيح أسعار النفط قد يحمل معاني هي نقيض هذه المعاني على خط مستقيم . فللعالم الصناعي الغربي مصلحة في « تصحيح ما » لأسعار النفط ، ذلك ان رفع اسعاره الى حد يقارب أسعار مصادر الطاقة البديلة هو افضل الوسائل الكفيلة بتشجيع البحث عن هذه المصادر البديلة ، والحث على تخصيص رؤوس الاموال المطلوبة لاكتشافها وتنميتها . وقد أصبح ذلك أمرا حيويا للعالم الصناعي برمته ، خوفا من أن يتعرض في مستقبل منظور لنضوب مستودعات النفط ، مع تعاظم معدل الاستهلاك سنة بعد أخرى .

ثم للولايات المتحدة بالذات مصلحة في عملية تصحيح الاسعار ، ذلك أن المستهلك